

قوات الشرعية تحرر تلة الصالحين في تعز.. والمخلوع يستدعي قواته من ذمار

70 غارة للتحالف تدك مواقع الانقلابيين



■ مقاتل من الشرعية يطلق قذيفة على موقع للتمرد في تعز | تصوير: أحمد الباشا

وصالح شنوا هجوماً كبيراً على مواقع الجيش الوطني والمقاومة الشعبية بمنطقة المتون، إلا أنه تم كسر هجومهم وقتل عدد منهم وتدمير عتاد عسكري تابع لهم.

جبهة الجنوب

في الأثناء، قالت قيادات في المقاومة الجنوبية بالصيحة أن قوات المقاومة تقدمت أكثر من ثلاثة كيلومترات شرقي مدرسة كهبوب. وبهذا التقدم تكون المقاومة ضيقت الخناق على عناصر الميليشيات في الجبال المحيطة بكهبوب. وتصدى الجيش الوطني والمقاومة الشعبية لهجوم عنيف شنته ميليشيات الحوثي وصالح الانقلابية، على قرية رمة غربي منطقة مريس التابعة لمديرية عقطة في محافظة الضالع. وقال قيادي في المقاومة أن عناصر الميليشيات حاولوا التسلل الى القرية من مواقعهم في المعصر وناصة، وتصدت قوات الشرعية ببسالة وافشلت هجومهم وكبدتهم خسائر في الأرواح والمعدات. وفي منطقة كريس، دكت مدفعية الجيش الوطني والمقاومة الشعبية مواقع الميليشيات في مناطق مريس والشبكة والتهامي، ردأ على محاولتهم التسلل إلى إحدى قرى المنطقة.

تلة الصالحين في جبل صبر، وأسفرت الاشتباكات التي دارت عن مقتل خمسة من ميليشيات الحوثي. وشهدت جبهة الصلوة جنوبي تعز، اشتباكات ومعارك كر وفر بين قوات الشرعية وميليشيات الحوثي وصالح. وتمكنت قوات الجيش الوطني من إلقاء القبض على الشيخ المتحوت حزام الصلوي شيخ قرية العكيشة في مديرية الصلو. وفي الجبهة الشرقية لمدينة تعز، احتدمت المعارك لليوم الثاني على التوالي، فيما ظهرت المقاومة عمارة عبدالواحد صلاح، الكائنة في جبهة الجميلية، من القناصة الذين كانوا يتمركزون فيها.

الجوف: مقتل 23

في السياق، قتل ما لا يقل عن 23 مسلحاً من الميليشيات في سلسلة غارات جوية مكثفة شنتها مقاتلات التحالف العربي على تجمعاتهم في محافظة الجوف. وقال الناطق باسم المقاومة الشعبية في محافظة الجوف، عبدالله الأشرف، في تصريح صحفي، إن ما لا يقل عن 23 من ميليشيات الحوثي وصالح لقوا مصرعهم، في قصف شنته مقاتلات التحالف العربي وعلى نحو مفاجئ استهدف تجمعاتهم المتمركزة في منطقة المتون بالمحافظة. وأضاف الأشرف أن مقاتلي الحوثي

30

أكدت مصادر في الطائفة البهائية في اليمن ان الأمن القومي الذي يديره الانقلابيون اعتقل 60 شاباً وفتاةً بينهم 30 من اتباع الطائفة البهائية ومنهم أطفال أعمارهم بين عشرة و15 عاماً. وقالت المصادر ان عناصر المخابرات اقتحمت مؤسسة «يمن جود» واعتقلت كل الشباب والبنات والأطفال والمدربين الذين كانوا فيها وقدموا من مختلف المحافظات للمشاركة في ختام اعمال البرنامج الثقافي للملتقى الشبابي الذي تنظمه مؤسسة «نداء للتعايش».

والتي تستخدم كمنطلق لمهاجمة الأراضي السعودية.

وفي محافظة حجة شنت مقاتلات التحالف سلسلة من الغارات على منطقة المزرق، ومديرية حرض المنفذ الحدودي مع السعودية ومعسكر اللواء 25 في مديرية عبس.

استنفار المخلوع

من جهة اخرى، كشفت تقارير عن استدعاء الرئيس المخلوع قوات من الحرس الجمهوري الموالية له الى صنعاء وسط حالة استنفار أمني غير مسبوق

العنفية معسكرات الحرس الجمهوري الموالية للرئيس المخلوع في منطقة بيت دهرة على طريق نهم صنعاء ومعسكر الحرس في الفريجة التابعة لمديرية ارحب وقاعدة الصمغ العسكرية المشرفة على مطار صنعاء.

جسر للانقلابيين

ودمر طيران التحالف بإحدى الغارات جسر الدرجة على طريق صنعاء الجديدة، بمديرية صنعان غربي العاصمة، ما أدى إلى قطع الطريق الرئيس الرابط بين صنعاء والحديدة. ويستخدم الانقلابيون طريق الجسر لنقل التعزيزات العسكرية بين المحافظتين. وشن الطيران غارة على جسر باب الشق، بمديرية بني سعد التابعة لمحافظة المحويت، مما أدى إلى إغلاق جزئي للطريق.

واستهدف التحالف مواقع وأهدافاً للحوثيين وقوات صالح، في مديرية نهم، شرقي صنعاء، بالتزامن مع تواصل المعارك. ومع استمرار حالة الذعر في أوساط الانقلابيين وإقامة المناسخ والضادق في مناطق ارحب وبيت دهرة شنت مقاتلات التحالف عدة غارات على مواقع مختلفة للانقلابيين في محافظة صعدة شملت مديريات سحار والملاحيظ ومساقين وباقم وشذا القريبة من الحدود من السعودية

تعز - صلاح صالح عدن، صنعاء - البيان، والوكالات

قصفت طائرات التحالف العربي لليوم الثاني على التوالي المعسكرات الرئيسية المكلفة بحماية الانقلابيين في صنعاء وشنت 70 غارة جوية دمرت عشرات المواقع من بينها معسكر فح عطان الذي يتم صفه للمرة الأولى منذ ثلاثة شهور، كما تم تدمير الجسر الرئيسي الرابط بين صنعاء والحديدة والذي تتخذه قوات التمرد لنقل التعزيزات العسكرية، وسط استقدام الرئيس المخلوع قوات الحرس الجمهوري من ذمار إلى صنعاء تحسباً لهجوم وشيك لقوات الشرعية على العاصمة، في وقت حققت قوات الشرعية انتصاراً استراتيجياً في تعز بتحرير تلة الصالحين، إضافة إلى تقدم نوعي على جبهة الصبيحة في لحج وصد هجوم للتمرد في الضالع.

وشن طيران التحالف أكثر من 70 غارة على مواقع مختلفة للانقلابيين الحوثيين وقوات الرئيس المخلوع في صنعاء ومحيطها ومواقع في محافظات صعدة وحجة حيث استهدف المجمع الرئاسي في جنوبي العاصمة ومعسكر الحفاء في شرقها ومنطقة فح عطان ومعسكر القوات الخاصة في منطقة الصابحة غربي المدينة. واستهدف التحالف بسلسلة من الغارات

اجتماع خماسي في الرياض تمهيداً لمحادثات اليمن

الرياض، صنعاء - البيان

تشهد العاصمة السعودية الرياض اجتماعاً خماسياً يضم وزراء ومسؤولين من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا بحسب ما كشف مسؤول حكومي كبير لـ«البيان»، لافتاً إلى أن الاجتماع سيبحث أسس الجولة المقبلة من المحادثات، في وقت اكدت الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية وقوى الحراك الجنوبي المؤيدة للشرعية في اليمن، ان حضور اي نائب جلسة مجلس النواب التي دعا الانقلابيون لعقدھا اليوم، يعد شريكاً في التمرد وسيكون تحت طائلة المساءلة القانونية. وقالت مصادر حكومية يمنية لـ«البيان» ان ترتيبات عقد لقاء خماسي لوزراء خارجية الإمارات والسعودية والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا استكملت في العاصمة السعودية حيث سيقف الاجتماع المقرر هذا الأسبوع امام الأزمة اليمنية والسبل السياسية لحلها وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي والمبادرة الخليجية ودعم جهود المبعوث الخاص باليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد الذي يحضر لجولة قادمة من المحادثات في نهاية الشهر المقبل. وحسب المصادر فإن اللقاء هو امتداد للقاء الرباعي الذي عقد في العاصمة البريطانية الشهر الماضي لوزراء خارجية الإمارات والسعودية والولايات المتحدة وبريطانيا والذي وضع أسس العمل السياسي وتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي من خلال انسحاب الانقلابيين من المدن وتسليم الأسلحة قبل الدخول في تشكيل حكومة شراكة وطنية.

موقف الأحزاب

في الأثناء، أكدت الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية وقوى الحراك الجنوبي والشباب والمرأة المؤيدة للشرعية في اليمن، ان حضور اي نائب جلسة مجلس

جهود الشرعية

أكد نائب الرئيس اليمني الفريق الركن علي محسن صالح أن القيادة السياسية والحكومة بذلتا كافة الجهود وقدمتا التنازلات في مشاورات الكويت لإنجاحها حرصاً منها على دهاء اليمنيين وسعيًا للتخفيف من معاناة المواطن الذي يزرع تحت وطأة الأزمات التي تسبب بها الانقلابيون. وقال الأحمر خلال لقائه بعدد من المحافظين ان الدولة مسنودة بإرادة اليمنيين وماضية في استكمال تحرير البلاد من قبضة الميليشيات الانقلابية، مثنياً دور جهود التحالف العربي في دعم الشرعية.

محل الترتيبات الدستورية والقانونية القائمة عدا ما أحالت اليه صراحة من نصوص واحكام الدستور، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

واكدت تمسكها بخيار السلام العادل والمستدام على اساس المرجعيات المتفق عليها، والمتمثلة بقرار مجلس الأمن 2216 والقرارات ذات الصلة، المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني لتجنب شعبنا ويلات الحرب والدمار والتشريد.



■ عائلة يمنية في خيمة مؤقتة خارج صنعاء | اي.بي.ايه

الشرعية الدستورية، وتدعو كل أعضاء مجلس النواب الى رفض تلك الخطوات وإدانتها. كما تدعو الشعب اليمني الى رفض ذلك العمل المستهتر بكل التوابت الوطنية.

مرجعيات الحل

وجددت الأحزاب والقوى السياسية التأكيد على التزامها الكامل بمرجعيات العملية الانتقالية، لاسيما المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها، والتي حلت

اجتماع خليجي لتوزيع 750 ألف سلة غذائية في اليمن

عقد في العاصمة السعودية الرياض، الاجتماع الخامس لمكتب تنسيق المساعدات الإغاثية والإنسانية المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي للجمهورية اليمنية، بحضور ممثلي اللجان الإغاثية والإنسانية من دول المجلس.

وناقش الاجتماع الذي حضره وزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة العليا للإغاثة عبدالربيع فتح، خطة توزيع أكثر من 750 الف سلة غذائية في 17 محافظة مقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية. واستعرض الاجتماع تقريراً مفصلاً عن الوضع الإنساني والإغاثي في المحافظات المتضررة، والاحتياجات الإنسانية، والمساعدات الغذائية والأدوية والجانب التعليمي، وابعاد الأزمة الإنسانية التي تعانيها محافظات اليمن ككل.

وأكد الوزير عبدالربيع فتح، ضرورة تنسيق الجهود وزيادة الكفاءة لمواجهة التحديات التي تواجه تقديم المساعدات الإنسانية، موضحاً أن اللجنة العليا للإغاثة تعمل مع مكتب تنسيق المساعدات لتبادل المعلومات وتسيير الأعمال الإغاثية بصورة سليمة وتجنباً لأي تقصير. ونقل شكر القيادة السياسية، والحكومة اليمنية لمكتب تنسيق المساعدات الإنسانية بدول مجلس التعاون الخليجي، على وقوفهم الدائم مع الشعب اليمني في الأزمة التي يعيشها، جراء العدوان الغاشم والحصار الجائر الذي تفرضه ميليشيات الحوثي وصالح الانقلابية على عدد من المدن. الرياض - سبأنت

السعودية تستعيد سيدات بأطفالهن قبل توجههن إلى سوريا

أعلنت السلطات السعودية استعادة ثلاث سيدات، وسبعة أطفال من لبنان، قبل سفرهم إلى سوريا «للاتحاق بمناطق الصراع كونهن يحملن الفكر التكفيري».

وأوضح الناطق الأمني لوزارة الداخلية السعودية في بيان لها أن وحدة البلاغات الأمنية التابعة للوزارة تلقت الاثنين الماضي بلاغاً من أحد المواطنين يفيد فيه بمغادرة زوجته المملكة، ومعها ثلاثة من أبنائهما، يبلغ عمر أكبرهم عشر سنوات فيما يبلغ عمر الأصغر سنتين. وأشار الناطق إلى أن البلاغ أفاد بأنه يرافق الزوجة اثنتان من شقيقاتها إحداهن بمعيتها أربعة من أبنائها أكبرهم يبلغ من العمر ست سنوات، وأصغرهم يبلغ من العمر سنة. وقال: «اتضح من المتابعة مغادرة المذكورين المملكة، ووصولهم إلى بيروت وعلى ضوئه جرى التنسيق الفوري مع السلطات المختصة في جمهورية لبنان، بما يمكن الجهود المكثفة من اعتراض شرعهم في مغادرة لبنان باتجاه سوريا، والمحافظة على سلامتهم وخاصة الأطفال الذين كانوا بمعيتهم».

وأوضح أنه تم استعادتهم جميعاً إلى المملكة أول من أمس، بعد أن أخضعوا للفحوصات الطبية اللازمة، حيث جرى ترتيب رعاية الأطفال، فيما سيتم إحالة النساء إلى الجهات العدلية لاتخاذ الإجراءات النظامية بحقهن، والتحقق في ملابسهن ودوافع سفرهن.

المواجهة العنصرية تفتح احتمالات العنف المسلح في أميركا

أثار مقتل ثمانية رجال شرطة أميركيين، في حادثي إطلاق نار منفصلين شهدتهما ولايتا تكساس ولوزيانا الشهر الماضي، على يد جنديين سابقين في الجيش الأميركي من أصول أفريقية، شكوكاً ومخاوف في أوساط الرأي العام الأميركي من تحول المواجهة العنصرية بين البيض والسود في أميركا إلى حرب عصابات مسلحة وأعمال عنف منظمة.

والأرجح أن المؤسسة العسكرية الأميركية قد بدأت في إجراء تحقيقاتها الخاصة في سيرتي الجنديين السابقين

مايكل جونسون وغايفين لونغ وسلوكهما خلال خدمتهما العسكرية في العراق وأفغانستان بعدما كشفت التحقيقات الأولية التي قامت بها الشرطة ومكتب التحقيقات الفيدرالي عن نشاط إلكتروني لافت للشابين على مواقع التواصل الاجتماعي يدعو الأميركيين الأفارقة على مواجهة عنف الشرطة والانتقام لمقتل عدد من أقرانهم ذوي الأصول الأفريقية على يد رجال شرطة بيض.

وتظهر الرسائل والمواد التي نشرها كل من جونسون ولونغ على مواقع

التواصل الاجتماعي تأثرهما بمنظمات وحرركات ناشطة في مجال الدفاع عن الحقوق المدنية للأميركيين من أصول أفريقية ومكافحة التمييز العنصري ضدهم وخصوصاً حركة «بلاك لايف ماترز» التي تقود الاحتجاجات وتنظم التظاهرات ضد عنف الشرطة، ومنظمة «نيو بلاك بانثرز» وهي ميليشيات مسلحة يعود تاريخ تأسيسها إلى فترة العبودية في الولايات المتحدة والحرب الأهلية بين الشمال والجنوب.

وقد اعتمدت هذه المنظمة الكفاح

التظاهرات المسلحة التي ينظمها اليمين الأميركي في مناسبات وتواريخ معينة.

وفي شهر أبريل الماضي أثارت صورة لمجنات أميركيات من أصول أفريقية انتشرت بكثافة على مواقع التواصل الاجتماعي سجلاً عنصرياً في الولايات المتحدة وخصوصاً داخل المؤسسة العسكرية. فقد رفعت 16 مجندة خلال حفل تخرجهن من كلية «وست بونت» العسكرية في تكساس قبضاتهن في إشارة إلى نضال السود ضد العنصرية. واتهمت مجموعات يمينية متطرفة

الإرهابيون يسعون لشرعنة انقلابهم في اليمن

المجلس مستمدة من المبادرة الخليجية التي صادق عليها المجلس بالإجماع.

حبل المشنقة

وبما أن الرئيس المخلوع يدرك انه لولا المبادرة الخليجية التي حمته في حينها من الملاحقة لكان الآن خلف القضبان يحاكم على الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب اليمني أو للمطالبة باستيراد المليارات التي نهبا مستغلاً موقعه في قمة السلطة لهذا لا يتوقع أن يمضي مجلس النواب في حال تم الحصول على موافقة نصف الأعضاء على انعقاد جلساته نحو الانقلاب على المبادرة الخليجية لأنه سيضع حبل المشنقة حول رقبته وسيكون حلقاؤه اليوم اول الأطراف التي تسارع لمحاكمته.

ولأن الدستور ينص على انه في حال شغور موقع رئيس الجمهورية أو نائبه تتولى رئاسة مجلس النواب إدارة الدولة فإن المخلوع لن يحصل على موافقة الانقلابيين على اتخاذ أي اجراءات لعزل الرئيس أو إحالته للمحاكمة كما يروج لذلك لأن إجراء مثل هذا في حال افتراض نجاحه سيعني تسليم السلطة في البلاد لحزب المخلوع لأنه يسيطر على هيئة رئاسة مجلس النواب منذ أن كان يتحكم بنتائج الانتخابات النيابية ويحكم البلاد. ووسط هذا التخبط الهادف الى شرعة الانقلاب وجد الانقلابيون أنفسهم أمام تحديات داخلية بفعل رفض غالبية أعضاء مجلس النواب حتى الآن حضور الجلسات لأنهم يدركون مغزى هذه الدعوة، والطرف القادر على التحكم بالعاصمة وقرارات المجلس، كما وجدوا أنفسهم أمام موقف دولي ثابت داعم للشرعية ورفض لكل الخطوات التي أقدموا عليها.



■ المتمردون لم ينجحوا في فرض انقلابهم بالسلاح ويحاولون الحصول على تغطية نيابية | ارشيفية

واجبة النفاذ فإن مساعي الانقلابيين لإضفاء طابع دستوري للانقلاب الثاني الذي دشّن بتشكيل المجلس السياسي الأعلى عبر مجلس النواب لن يكتب له النجاح ولن يعترف به أحد لأن سلطة

الدستورية في العام 2009 استمدت شرعية بقائه من نصوص المبادرة الخليجية التي أقرتها قرارته توافقية وأعطت الرئيس هادي سلطة الفصل في أي خلاف بين الكتل البرلمانية واعتبرت قراراته

الهادفة الى إنهاء عقود من تدمير الدولة اليمنية ونهب مقدراتها لصالحه والتكثيف بالجنوبيين ودفعهم نحو المطالبة بالانفصال. وحيث إن المجلس الذي انتهت مدته

الرسمي باسم حزبه تتصلهم من الإقرار بالمرجعيات الدولية للحل والالتزام بالمبادرة الخليجية التي منحت المخلوع ومن عمل معه الحصانة من الملاحقة القضائية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني

صنعاء - البيان

بعد أن أكدوا من وحدة المجتمع الدولي الداعم للشرعية والرافض للانقلاب أو شرعنته ذهب الانقلابيون نحو إلغاء الإعلان الدستوري واللجنة الثورية ويسعون لإحياء دور مجلس النواب المنتهية ولايته بغرض إيجاد شرعية للانقلاب أو الانتعاش من شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً.

خلال الأسبوع الماضي وقع طرفا الانقلاب الحوثيون وحزب الرئيس المخلوع على اتفاق انشاء مجلس سياسي بدلاً عن اللجنة الثورية التي شكلت لإدارة البلاد عقب الانقلاب لكنها فشلت وقررت في الفساد واستنزفت الاحتياط النقدي وتورطت في تجارة المشتقات النفطية ونهب موارد الدولة، واتفق الطرفان على إعادة العمل بالدستور الناقد وحياء دور مجلس النواب.

وعطفاً على هذه الخطوة أوكلت رئاسة المجلس السياسي للحكم الى القيادي في جماعة الحوثي الانقلاية صالح الصماد، فيما احتفظ الرئيس المخلوع بدور المحلل للانقلاب فمنح موقع نائب رئيس المجلس، وتبينت بوضوح مرامي هذا الاتفاق بإعلان مجلس النواب استئناف جلساته مطلع الأسبوع القادم بعد أن أغلقه الانقلابيون منذ اجتياح العاصمة، حيث يسعى الرئيس المخلوع الى إيجاد صفة دستورية للانقلاب ومحاولة نزع الشرعية عن الرئيس هادي وحكومته.

تنصل

ومع اصرار هذا الطرف على إفشال محادثات السلام التي استضافتها دولة الكويت لنحو ثلاثة أشهر أعلن الناطق

الرئاسة المعلقة تنتظر إنجازات إصلاحية تحت سقفه

اتفاق الطائف طوق نجاة اللبنانيين



■ طاولة الحوار التي جمعت الفرقاء اللبنانيين دون توافق يعيد الاستقرار إلى البلاد | من المصدر

بيروت - وفاء عواد

منذ 25 مايو 2014، لا يزال لبنان من دون رئيس للجمهورية. وللمرة الثالثة والأربعين على التوالي، فشل مجلس النواب اللبناني في اختبار الاستحقاق الرئاسي، حيث أدى تطبير نصاب الثلثين، لغياب التوافق على اسم الرئيس، على جاري العادة، دون عقد الجلسة الانتخابية التي كانت مقررة في الثامن من الشهر الجاري، والتي أجّلها رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى السابع من سبتمبر المقبل، ما أشار مجدداً إلى إبقاء الانتخاب الرئاسي معلقاً في انتظار أن تُستكمل رحلة البحث عن رئيس للجمهورية، على طاولة الحوار، في الجلسة المقبلة المقرر انعقادها في الخامس من سبتمبر المقبل. وحتى الآن، فإن النقاش حول هذا الاستحقاق لا يقف عند حدود قصر بعيدا ومخاطر الشغور، ذلك أن «اتفاق الطائف» يحضر سريعا من باب المطالبة بتعديل لموازين الاتفاق على القوى اللبنانية، وهو الذي ولد قبل أكثر من ربع قرن، وتحديدأ في 22 أكتوبر 1989، بشراكة سعودية - سورية - أميركية، ويحضر 62 نائباً لبنانياً من أصل 73، ونهى الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1990). يومها، أقر «الطائف» تعديلات وأعدت تحديد شكل النظام اللبناني، وحددت صلاحيات السلطات الثلاث في لبنان. بُتت نهاية الكيان مؤكداً أن «لبنان عربي الهوية والانتماء»، بُتت المناصفة

واجب

شدد رئيس الحكومة اللبنانية الاسبق سليم الحص على أن المطلوب هو تطبيق الدستور، وليس خرقة أو العمل على تفسيره كل على هواه بهدف تحقيق مكاسب شخصية أو طائفية أو حزبية، ولفت إلى عدم وجود سبب أو مسوغ يمنح نواب الأمة من تأدية واجبه الوطني والتاريخي بانتخاب رئيس للجمهورية.

يؤكد أن الحلّ الوحيد للأزمات في لبنان هو هذا الاتفاق، ويعزو عدم تطبيقه إلى الأفرقاء السياسيين، بسبب نظام المحاصصة الذي يتبعونه، والذي تتمثل تركيبته بثلاثة عوامل: العصبية المذهبية، السوقية المالية والتبعية الأجنبية، وهذه العناصر كلها مرتبطة ببعضها البعض. فالتبعية الأجنبية تستتبع السوقية المالية، والتي بدورها تؤدي إلى العصبية المذهبية.

«الطائف» خشية الخلاص

ولكون الأحوال العامة في البلاد تسير بخطى ثابتة نحو درك أسفل، يُخشى معه على السلم الأهلي في البلاد، وسط الرياح العامة للانفجار في المنطقة، خرج الرئيس الأسبق للحكومة اللبنانية سليم الحص عن صمته، أخيراً، ليضع نقاط الحلّ فوق حروف الأزمة السياسية التي تهدد لبنان، كيانه ووجوداً، وليوجه النداء الوطني الذي تفرضه الأحوال لمحاولة كسر الركود الحكومي وخرق الفراغ الرئاسي. ومن أجل تصويب البوصلة الوطنية التي انقسمت بوصلتين كل منها في اتجاه، أراد الحص أن يدلي بوجهة نظره: «خشية الخلاص هي عبر التمسك باتفاق الطائف، وتوحد اللبنانيين، وانتخاب رئيس جديد توافقياً»، مشدداً على ضرورة التمسك باتفاق الطائف وتطبيق بنوده كاملة، خصوصاً في ما يتعلق بصلاحيات رئيس مجلس الوزراء، وآلية اتخاذ القرارات في مجلس الوزراء.

حسابات حزبية تؤجل الانتخابات المحلية في تونس

مرة أخرى، تضطر تونس إلى تأجيل موعد الانتخابات المحلية والبلدية الذي كان مقرراً يوم 26 من مارس من العام 2017 إلى موعد لم يتم تحديده بعد، وقال رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات شفيق صرار، إن لقاء جمعه مع الرئيس الباجي قائد السبسي، تمحور أساساً حول مسار الانتخابات البلدية المعطل، مؤكداً أن هناك تأخيراً متعمداً من الأحزاب السياسية بخصوص موعد الاستحقاق البلدي. وأوضح صرار أن القانون الانتخابي معطل في بعض الجزئيات التي يمكن الاتفاق عليها في سويصات قليلة، ما تسبب في تأخير النظر فيه شهرين كاملين، الأمر الذي يعني أن تاريخ 26 من مارس 2017، كموعداً لإجراء الانتخابات أصبح ملغياً، حسب قوله.

ولم يخف المسؤول التونسي تخوفه من تأثير هذا التأخير في نفسية التونسيين الذين سيفقدون الثقة تدريجياً في المسار الديمقراطي وفي السياسيين، ما قد يؤدي إلى عرّفهم عن الانتخاب، وفق تعبيره، لافتاً إلى أن التأخير الكبير في المصادقة على قانون الانتخابات البلدية والمحلية سيُتسبب في إعادة النظر في كل الروزنامة الانتخابية التي كانت الهيئة قد أعلنت عنها. وكان عضو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نبيل بفون، أكد أن إنجاز الانتخابات البلدية، مرتبط بتاريخ صدور التقسيم الوطني لتراب الجمهورية والمصادقة على القانون الانتخابي. ولم تشهد تونس تنظيم أي انتخابات محلية منذ الإطاحة بالنظام السابق في يناير 2011، وهو ما أثر سلباً في الخدمات والوضع البيئي والنظافة في المدن والقرى، نظراً لأنه تم تشكيل ما سمي بالنيابات العمومية للإشراف على البلديات بعد استبعاد المسؤولين السابقين ممن كانوا ينتمون إلى الحزب الحاكم السابق منذ أكثر من خمسة أعوام. وقال المحلل السياسي منذر ثابت لـ«البيان»، إن تأجلاً جديداً للانتخابات البلدية والمحلية يعني وجود عراقيل حقيقية تحول دون تحقيق مسار الديمقراطية المحلية التي تعتبر أساس الديمقراطية الكبرى، كما تزيد من تعقّد الأوضاع في نحو 350 بلدية تونسية تواجه مصاعب شتى في إسداء خدماتها إلى السكان المحليين وخاصة في ما يتعلق بضمان نظافة البيئة والمحيط. وأردف ثابت أن حسابات حزبية تقف وراء تأجيل الانتخابات البلدية والمحلية للمرة الخامسة على التوالي، وهو ما يعني أنها لن تُنظم قبل أكتوبر 2017، لافتاً إلى اعتقاده أن التحالف القائم حالياً بين حركتي نداء تونس والنهضة يسعى إلى تقاسم مراكز النفوذ المحلي عبر مشروع انتخابي تم إعداده على مقاسهما. وبحسب المحلل السياسي الجمعي القاسمي، فإن الانتخابات البلدية والمحلية تبقى ذات أهمية قصوى، نظراً لأنها الأقدر على تشكيل مشروع ديمقراطي حقيقي وعلى تصعيد الكفاءات البارزة في مجالات القيادة والعمل السياسي والاجتماعي، وهو ما باتت تدركه الأحزاب السياسية الكبرى العاملة على الاستفادة من الانتخابات القادمة.

توافقات

ويؤكد المراقبون أن توافقات حزبية خاصة بين حزبي نداء تونس وحركة النهضة، تقف وراء تعطيل المصادقة البرلمانية على قانون الانتخابات البلدية والمحلية الذي كان منظرأ أن يتم الحسم فيه في شهر أبريل الماضي. ويضيف المراقبون أن الحزبين يعملان على تقاسم النفوذ في دوائر الحكم المحلي، بعد أن راجت أخبار عن إمكانية تحالفهما في الانتخابات المرتقبة، وهو ما تم نفيه لفائدة الحديث عن صياغة قانونية تعطيها فرصة الشراكة أو الحكم المحلي الاتتلافي، على غرار ما هو معمول به حالياً في العمل الحكومي المركزي.

تونس - الحبيب الأسود